



مَجَلَّةُ جَامِعَةِ شَبْرَةَ

لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِيَّةِ

(دورية علمية مُحَكَّمة نصف سنوية)

المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2023م





المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الحكومية في اليمن

د. طارق أحمد صالح الهيج

أستاذ المحاسبة والراجعة المساعد

جامعة شوة، اليمن

dr.tareqalhaig@gmail.com

د. عبد الرحمن عمر احمد محمد

أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك

جامعة بحري، كلية العلوم الإدارية، السودان

wadomer474@gmail.com

المستخلص

تناول البحث المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الحكومية اليمنية. تمثلت مشكلة البحث في معرفة المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في اليمن. هدف البحث إلى بيان دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري، وتقديم التوصيات المفيدة للجهات الحكومية والرقابية والأكاديمية باليمن؛ لتحقيق أهداف البحث. اُخْتَبِرَت الفرضيات الآتية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي في المؤسسات الحكومية اليمنية، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية اليمنية. اعتمدت البحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من العاملين بالمؤسسات الحكومية اليمنية. وبعد إجراء البحث الميداني توصلت إلى عدد من النتائج، منها: اتضح أن وجود أساليب المحاسبة القضائية كأداة فعالة بالمؤسسات الحكومية اليمنية تساعد على الحد من الفساد المالي والإداري. أوصى البحث بتأهيل المحاسبين القانونيين اليمنيين وتدريبهم على استخدام أساليب المحاسبة القضائية، إلزام الجامعات الحكومية اليمنية بتدريس مادة المحاسبة القضائية بجانب المراجعة والتدقيق؛ لتدعيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وخلق فرص لوجود المحاسبة القضائية.

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2023/05/20

تاريخ القبول: 2023/09/28

الكلمات المفتاحية

المحاسبة القضائية، الفساد

المالي والإداري

الفصل الأول: المقدمة

المبحث الأول: الإطار المنهجي

1. تمهيد

إن تأخر بعض الأمم وظهور الدول النامية والأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة، وكذلك إخفاقات جهود التنمية في الدول النامية يُعزى إلى الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية والخاصة، ففي وجود الفساد تتضاءل قدرة الدول على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاهية المواطن، وتأمين المساواة، وتحقيق العدالة،

وكذلك تعد ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه غالبية دول العالم، وإن كان بنسب متفاوتة تبعاً لمستوى تطور تلك الدول واستقرارها، إنَّ ظاهرة الفساد تنفّس بصورة مخيفة في عدد من الدول النامية والأقل نمواً، ومنها الدول العربية، ومن ضمنها اليمن إلى درجة أنها باتت تشكل عائقاً أمام تطورها، كما تنعكس آثارها وأضرارها بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة فيها، والمستويات المعيشية لشعبها.

فهناك جهود تبذل من قبل الحكومات والهيئات العالمية للحد من الفساد المالي والإداري؛ إذ تقوم بتفعيل أجهزة المحاسبة والرقابة، وتوقيف الفاسدين، أو اتهامهم بذلك عبر المحاكم ونيابات الأموال، وإن من أهم الوسائل المناسبة التي تساعد على الحد من الفساد المالي والإداري المحاسبة القضائية، التي تعدُّ أداة شاملة للتحري والتحقيق في القضايا المالية المنظورة في المؤسسات القضائية، التي من المحتمل وجود أعمال الغش والاحتيال فيها، فهي تقوم بتسوية النزاعات المالية باستخدام القوانين والتشريعات.

2. مشكلة البحث:

تعمل المؤسسات القضائية في الجمهورية اليمنية، ومنها المحاكم والنيابات العامة في بيئة غير مستقرة، تحت الكثير من الضغوطات السياسية، والاجتماعية، والأمنية؛ وقد أدت هذه الضغوط والتحديات إلى عدم انتشار الكثير من السلبيات، التي شابت العمل المؤسسي في تلك المؤسسات التي تمثل السلطة القضائية، وكذلك امتداد تأثيرها في مؤسسات السلطين التنفيذية والتشريعية، وتعد أساليب المحاسبة القضائية من أهم الأدوات التي تستخدمها إدارة المؤسسات القضائية؛ للتأكد من استخدام الموارد المالية والإدارية بالصورة المطلوبة، وتحقيق الأهداف، وعادةً ما تضع المؤسسات أنظمة محاسبية ورقابية، مع الحرص على تبني أساليب محاسبية ورقابية تحد من الفساد الإداري والمالي، وتتمثل هذه الأساليب في: (المراجعة التقاعلية، والمراجعة البعدية، وأسلوب المراقبة المستمرة، وغيرها من الأساليب التي تعد من أهم أساليب المحاسبة القضائية). تسعى تلك المؤسسات إلى الحد من الفساد المالي والإداري من خلال تفعيل آلية عمل المحاسبة القضائية فيها لتحقيق أهدافها وفقاً لما هو مخطط مسبقاً.

ونظراً للضرر الذي يمكن أن يحدث نتيجة للقصور في تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم والنيابات العامة والمؤسسات التنفيذية والتشريعية اليمنية والتي هي عينة البحث، وبالنظر إلى الفساد بالجمهورية اليمنية حسب تصنيف مؤشر مدركات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في الفترة ما بين 2012-2021م، وإلى البحوث السابقة عن موضوع البحث، والتي تؤكد نتائجها على وجود دور للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد، والتي تشير أيضاً إلى ضرورة الاهتمام بالمحاسبة القضائية، وضرورة تطبيقها في الجهاز القضائي؛ للحد من الفساد المالي والإداري. ومن هنا تكمن مشكلة البحث في تسليط الضوء على المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في اليمن:

ومما سبق يمكن طرح التساؤلات الآتية لمشكلة البحث:

السؤال الأول: هل يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي باليمن؟

السؤال الثاني: هل يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري باليمن؟

3. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تطرقه إلى أهم أدوات مكافحة الفساد والاحتيال، الذي أصبح سمة العصر الحالي على مستوى المؤسسات العامة، بل والعالم أجمع، والوطن العربي واليمن بشكل خاص، وهذا البحث

سيعالج موضوعاً هو حديث نسبياً على مهنة المحاسبة في اليمن، وهي المحاسبة القضائية، كما تكمن أهميته أيضاً من حيث التوقيت؛ إذ يأتي في فترة تزايدت فيها ظاهرة الفساد المالي والإداري الحكومي مع الأحداث الجارية ببلادنا، والتي ترتبت عليها أضرارٌ جسيمة في المجتمع.

ومن هنا فإن النتائج المستهدفة من البحث ستخدم الكثير من الفئات، مثل الجهات الرقابية، والداعمة والممولة للبرامج الحكومية، وزيادة الرقابة عليها، وكذلك تسليط الضوء على مكامن الخلل الرقابي والمحاسبي للنظام المالي والإداري الحكومي باليمن.

4. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى بيان دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري، وتقديم التوصيات المفيدة للجهات الحكومية والرقابية والأكاديمية باليمن.

كما أن هناك أهدافاً ثانوية أخرى للبحث، منها:

1. التعريف بالفساد المالي والإداري في اليمن.
2. توضيح أهمية المحاسبة القضائية، ومعرفة قابليتها للتحقيق والتدقيق في الفساد المالي.
3. بيان أهمية المحاسبة القضائية، ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري.

5. فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم وضع الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي في المؤسسات الحكومية اليمنية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية اليمنية.

6. منهج البحث: المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل بيانات البحث الميداني.

المبحث الثاني: البحوث السابقة

ثالثاً: البحوث السابقة.

1. دراسة: وفاء، (2021م): (مساعد، 2021)

تناولت الدراسة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري بالتطبيق على بعض الوحدات الحكومية. تمثلت مشكلة البحث في معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة وأجهزتها. وهدفت الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة دور المحاسبة القضائية وتحليله في الحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة وأجهزتها. لتحقيق أهداف البحث تم صياغة عدد من الفرضيات، منها: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي في مؤسسات الدولة وأجهزتها، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفساد الإداري في مؤسسات الدولة وأجهزتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة لعدد من النتائج، منها: أن تطبيق أساليب وآليات المحاسبة القضائية بطريقة عملية حديثة يحد ويقلل من الآثار السلبية لممارسات الفساد المالي والإداري بمؤسسات الدولة وأجهزتها. أوصت الدراسة بتفعيل المحاسبة

القضائية في السودان، وإعداد المحاسبين القضائيين المؤهلين في هذا المجال ليسهم بشكل كبير في معالجة الكثير من الظواهر السلبية، ومشكلات الفساد المالي والإداري.

تختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي بتركيزها على دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري بالتطبيق على بعض الوحدات الحكومية بالسودان، وما يميز البحث الحالي عنه هو تناوله للعلاقة التكاملية بين المحاسبة القضائية وركائز الضبط المؤسسي ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، كما يوجد اختلاف من حيث الحدود المكانية والزمانية بين الباحثين.

2. دراسة: (Alshurafat and Others, (2021): (Alshurafat, al, 2021)

تناول البحث المحاسبة القضائية ومهارات كشف الغش للمراجعين الخارجيين. وهدف البحث إلى تحديد تأثير مهارات المحاسبة القضائية، التي تتكون من مهارات المراجعة، والمعرفة والمهارات الاستقصائية، والمعرفة القانونية ومهارات التواصل، والمهارات الجنائية وعلم الضحايا، ومهارات المحاسبة والمهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمراجعين الخارجيين، بشأن قدرتهم على اكتشاف الاحتيال، تم إجراء مسح باستخدام نهج كمي، مع مجموعة تضم محاسبين يعملون في مكاتب المحاسبة العامة المصنفة بأنها أكبر أربع شركات في البلاد، تم اختيار 370 مدققاً خارجياً كعينات للبحث؛ لجمع البيانات المطلوبة، تم استخدام الاستبيانات والمقابلات المتعمقة والوثائق من مكاتب المحاسبة. بالإضافة إلى ذلك ولتحليل البيانات تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد. أظهرت النتائج أن بعض مهارات المحاسبة الجنائية، مثل: مهارات المراجعة، مهارات التواصل، المهارات النفسية والجنائية وعلم الضحايا، والمهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤثرة في اكتشاف الاحتيال، في حين أن المهارات الأخرى، مثل مهارات التحقيق والمهارات القانونية والمهارات المحاسبية ليس لها تأثير. وثبت أن بعض المهارات توفر فائدة أكبر بعد اكتشاف الاحتيال.

يرى الباحثان أن هذا البحث ركز على دور المحاسبة القضائية في تعزيز حوكمة الشركات دراسة تجريبية، وما يميز البحث الحالي عنه هو تناوله للمحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، ويوجد اختلاف من حيث الحدود المكانية والزمانية بين الباحثين.

3. دراسة: عاهد، (2022م): (عاهد، 2022)

تناول البحث دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري بالتطبيق على بعض الوحدات الحكومية، وتكمن مشكلة البحث في عدد من التحديات التي تواجه كفاءة المراجع الداخلي واستقلاليته، مما ينتج عنه عدد من الأزمات المالية، والإضرار بمصالح المستثمرين، الأمر الذي دفع إلى دراسة أثر تطبيق الأدوات المستخدمة في المحاسبة القضائية في تحسين كفاءة المراجع الداخلي. هدف البحث إلى التحقق من أثر تطبيق الأدوات المستخدمة في المحاسبة القضائية في زيادة كفاءة المراجع الداخلي، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف البحث تم صياغة فرضية رئيسية، هي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.5$) لتطبيق الأدوات المستخدمة في المحاسبة القضائية في زيادة كفاءة المراجعين الداخليين العاملين في شركات المقاولات العاملة في قطاع غزة. توصل البحث لعدد من النتائج، منها: استخدام برنامج الإكس بما يحتويه من قوانين رياضية، وأساليب إحصائية متقدمة، تكشف ما هو شاذ في البيانات المقدمة للمراجعين الداخليين، مما يستدعي قيام المدقق الداخلي بمزيد من الجهد المهني والتركيز، وبالتالي يتم الكشف عن

أي أخطاء أو عمليات غش واحتيال قبل عمليات الصرف، استخدام البرامج الجاهزة على الكمبيوتر سواء كانت برامج عامة أو برامج خاصة تزيد من كفاءة المراجع الداخلي. وأوصى البحث ببذل العناية المهنية عند توظيف المراجعين الداخليين واختبارهم، من خلال التحقق من خبراتهم العملية، وحصولهم على شهادات مهنية كافية في المجال، الاستمرار في تطوير مهارات المراجع الداخلي من حيث استخدامات التكنولوجيا الحديثة المتطورة بما تحويها من أساليب جديدة، تعمل على الكشف السريع عن عمليات الغش والاحتيال المالي، وتزيد من كفاءة المراجع الداخلي.

يرى الباحثان أن هذا البحث قد ركز على أثر تطبيق الأدوات المستخدمة في المحاسبة القضائية في كفاءة المراجع الداخلي، وما يميز البحث الحالي عنه هو تناوله للمحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، كما يوجد اختلاف من حيث الحدود المكانية والزمانية بين الباحثين.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: المحاسبة القضائية

تمهيد

ظهرت في مجال الفكر المحاسبي محاولات عدة لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية، وكان أهمها تلك التي نادى بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة، وبين الاحتياجات القضائية من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، ومنها انطلقت الدعوات في عدد من البلدان المتقدمة للحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية، وهذا المفهوم الجديد يختلف عن المراجعة القانونية وعن التدقيق الخارجي الذي تمارسه الأجهزة الحكومية الرسمية، أو مكاتب مراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين في القطاع الخاص، فمخرجات المحاسبة القضائية هي تقارير ترشد القضاة إلى إصدار الأحكام بحق الأطراف.

أولاً: مفهوم المحاسبة القضائية.

أورد الباحثان والكتّاب عدداً من التعريفات والمفاهيم للمحاسبة القضائية من زوايا عدة، يعرض الباحثان أهمها في النحو الآتي:

عرفت المحاسبة القضائية من قبل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA): بأنها تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات، والشؤون المالية، والأساليب الكمية، وأجزاء من القانون والبحوث والمهارات التحقيقية، لجمع أدلة الإثبات وتحليلها وتقييمها، وتفسير النتائج، والتقرير عنه، حيث إن المحاسبة القضائية تؤدي في شكل شهادة أو استشارة. (مجمع المحاسبين، 2022).

وتم تعريفها أيضاً بأنها: إطار مستقل يمزج بين علم المحاسبة والتدقيق ومهارات علم التحقيق، التي تتضمن القدرة على التفتيش بين البيانات؛ لاكتشاف كل الأخطاء المقصودة وغير المقصودة، التي تؤدي إلى الإضرار بالمنشآت الاقتصادية، والتي تتطلب قدرات ذهنية وعقلية موروثية ومكتسبة من خلال التأهيل العلمي والخبرات العلمية. (سرحان، 2022، 48)

كما عرفت بأنها: عبارة عن تكامل لمجموعة من مهارات المعرفة المختلفة، مثل: المحاسبة والمراجعة والإجراءات التحليلية، وتكنولوجيا المعلومات، والإحصاء، والسلوك البشري، والقدرة على تحديد المؤشرات الأساسية لاكتشاف إمكانية حدوث غش أو احتيال. (Kumari and Debnath,2017,73)

استنادًا لما سبق عرفها الباحثان بأنها: علم مرن من علوم المحاسبة الحديثة، تمزج بين بعض أنظمة القانون وعلم المحاسبة والتدقيق والمعايير المحاسبية المعتمدة، وتتطلب مهارات عالية من علم التحريات والتحقيق الجنائي، وتعتمد على القدرات الذهنية الموروثة والمكتسبة في جمع أدلة الإثبات وتفسير النتائج وتحليلها وتقييمها، وتساعد على حل القضايا والنزاعات المالية الفعلية أو المتوقعة بعد إفلاتها من سيطرة التدقيق والرقابة، وتهتم بإعداد خبراء ومستشارين على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملية، ليكونوا بجانب القضاء من أجل توضيح الحق وإقرار العدالة، وتؤدي في شكل شهادة أو استشارة.

ثانيًا: أهمية المحاسبة القضائية.

أهمية المحاسبة القضائية تكمن في الآتي: (عباس، وآخرون، 2019، 155)

1. إحدى المجالات المهمة التي تحمل فرصًا عدة؛ لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي.
2. تمثل تكاملًا بين المحاسبة والقانون للعمل معًا على تقديم تحقيقات أكثر عمقًا وأكثر ارتباطًا بالدعوى القضائية، مما يجعل المحاسب القضائي مستشارًا قضائيًا في مستوى رفيع.
3. تبحث في الماضي وتذهب إلى ما وراء الأرقام، وتفتح الأبواب لمزيد من البحث، والبحث في مجال المحاسبة القضائية.
4. تساعد على إعداد محاسب قضائي على مستوى عالٍ من الخبرة والتأهيل، يقوم بتقديم المهمة المكلف بها مدعماً بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.
5. تساهم في زيادة كفاءة المراجعة الخارجية وفعاليتها، وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، واكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية.
6. تساعد على تضييق فجوة التوقعات، وتقليل سوء الفهم الحاصل بين الإدارة والمستثمرين، مما يؤدي إلى تحقيق الموثوقية في القوائم والتقارير المالية.

ثالثًا: أهداف المحاسبة القضائية.

تقدم المحاسبة القضائية عددًا من الخدمات المطلوبة من قبل المؤسسات والأفراد ومنظمات الأعمال، ولأغراض متعددة، مثل جمع الأدلة التي تستخدم في قضايا المحاكم، ذات الطابع المالي والإداري والتسويات المالية، وبحث تعويضات الخسائر، والسعي نحو تطوير الأداء المالي والإداري بالمؤسسات العامة والخاصة، ومنع الغش والاحتيال، وتسعى أيضًا إلى تحقيق عدد من الأهداف، أهمها ما يأتي: (عبدالحמיד، 2022، 15)

1. التحري عن عمليات الاحتيال والغش المالي واكتشافهما، في السجلات والقوائم المالية، ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش، واقتراح طرق معالجتها، والمساعدة في استرجاع الأصول، والذي يعد من الأهداف الرئيسية للمحاسبة القضائية، فضلًا عن اكتشاف حالات التهرب الضريبي، أو التلاعب الذي يتم في السجلات المحاسبية.

2. التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الجهات ذات العلاقة؛ إذ إنَّ الهدف من المحاسبة القضائية اعتماده على الغرض من التكليف، فقد يكون الغرض هو التحري عن وجود أو عدم وجود حالة الاحتيال.
 3. دعم التقاضي، وتشمل جميع المستندات لقبول الادعاء أو رفضه، ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة، وفحص الأدلة المناسبة، وإبداء الرأي وتكوينه، من خلال الإجراءات التحليلية. (صبيحة ومكي، 2016، 225)
 4. تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية المتكبدة أو المحتملة، وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة لدعم المطالبات القانونية لاستردادها، فضلاً عن تتبع وتحديد موقع الأصول المفقودة وتحديد الغرض استردادها، وتحديد المسؤول عن ارتكاب الاحتيال.
 5. إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة والخبرة، والمهارة بالمحاسبة والمراجعة، ومهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية؛ ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين؛ للمساهمة في تأييد الدعاوى القضائية، ومساعدة القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.
- من الأهداف السابقة قام الباحثان بوضع الهدف الرئيس للمحاسبة القضائية، وهو: حماية المال العام والخاص من أعمال الغش، وسوء الاستخدام، ومحاربة الفساد، وغسيل الأموال، والترجح غير القانوني، على حساب الوظيفة العامة أو مصالح الآخرين، وذلك بمساعدة القضاء والجهات المختصة، وتفرعت من الهدف الرئيس أهداف أخرى فرعية وهي كالاتي:
- أ. تقوم المحاسبة القضائية بالتحقيق في الادعاءات المالية والإدارية المطروحة أمام القضاء وإعطاء رأي خبير مالي وإداري.
 - ب. التشجيع على الرقابة المالية والإدارية في المؤسسات العامة والخاصة؛ لتسهيل عمل المراجعين الخارجيين.
 - ج. تدعم عمليات المراجعة والتدقيق الداخلية والخارجية في المؤسسات؛ وذلك بالتحقيق في كشف الغش والاحتيال.
 - د. تدعم صحة التقارير المالية المنشورة للمؤسسات الحكومية والخاصة؛ وذلك لخلوها وصحتها من عمليات الغش والاحتيال.
 - هـ. إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة، والخبرة، الكافية بمهارات المحاسبة القضائية وأساليبها ومجالاتها.

رابعاً: خصائص المحاسبة القضائية.

- مما تم تناوله سابقاً من مفهوم المحاسبة القضائية وأهميتها وأهدافها استنتج الباحثان خصائص للمحاسبة القضائية، وهي كالاتي:
1. أنَّها مزيج متكامل ومتطور من المحاسبة والقانون والتحريات والتحقيق، والعمل معاً من أجل تقديم تحريات أكثر عمقاً، وأكثر ارتباطاً بالدعاوى القضائية.
 2. أنَّها أداة من الأدوات المهمة والمساعدة في مكافحة جرائم الغش والاحتيال، ومكافحة الفساد المالي الحكومي، أو الخاص ذات الطابع المعقد.

3. أنَّها تستخدم مهارات التحليل والتدقيق والتحريات القضائية عن الأدلة المالية الكافية؛ لحل القضايا المالية المنظورة أمام القضاء.
4. أنها تتطلب قدرات ذهنية وعقلية لجمع أدلة الأثبات وتحليلها وتقييمها، وتفسير النتائج، وإعطاء التوصيات اللازمة.
5. أنَّها تدعم التقاضي بإعداد خبراء قضائيين ومستشارين على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملية بالقضايا ذات العلاقة بالجوانب المالية.
6. أنها تساعد القضاء للبت في القضايا المالية والتجارية المنظورة أمام المحاكم والنيابات لتوضيح الحق وإقرار العدالة.
7. أنَّ المحاسبة القضائية تُؤدى في شكل شهادة أو استشارة أمام الجهات المختصة بمهنية ودقة عالية.

خامسًا: أساليب المحاسبة القضائية

هي الأنماط أو الطرق الخاصة بالمحاسبة القضائية التي يحتاجها المحاسب القضائي في البحث والتحقيق عن الأدلة المالية وتحليلها، وهناك أساليب للمحاسبة القضائية أهمها ما يأتي:

1. **أسلوب المراجعة التفاعلية:** تهدف المراجعة التفاعلية إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والتي بها الشك؛ وذلك للتأكد من وجود غش أو عدم وجوده بها، وتحديد الأفراد المسؤولين عن ذلك، وجمع الأدلة والبراهين المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية، وتحليل الأدلة والإثباتات التي يتحصل عليها المحاسب القضائي وتقييمها؛ لاستخدامها في تأييد الدعاوى أمام الجهات القضائية والمختصة. (جاسم، 2019، 245)
2. **أسلوب المراجعة البعدية:** تهدف المراجعة البعدية إلى الفحص والتحقيق من حالات عدّة، والتي تأتي بعد الانتهاء من المراجعة التفاعلية، وهي تتضمن ما يأتي: (المدهون واحمد، 2021، 54)
 - أ. التحقيق التشخيصي: يتضمن فحص عمليات غير عادية، بهدف تحديد المخاطر الناتجة عن عمليات الغش، والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.
 - ب. المراجعة التشريعية (القانونية): التي تقوم على دراسة الرقابة الداخلية وتقييمها والمطبقة داخل المؤسسات، والتأكد من الحماية للأصول والموارد المختلفة، وتقييم نقاط الضعف والثغرات الموجودة داخل تلك المؤسسات، وتعد المراقبة المستمرة لأنشطة الشركة المختلفة واحدة من أهم أساليب المراجعة البعدية؛ إذ تهدف إلى اكتشاف الأخطاء، أو دليل الجريمة، وتكون قاعدة للاسترشاد بها وفق مخطط زمني.
 - ج. مراجعة الالتزام المنظم: تستخدم في المراجعة الحكومية، حيث يتم إجراء التحريات الضرورية وجمع الأدلة المناسبة؛ للتأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين والنصوص والأحكام والتشريعات واللوائح عند صرف المدفوعات الحكومية وإثباتها، والتأكد من أن المؤسسة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة يمكن الاعتماد عليها، والتحقق من فاعلية تصميم الأنظمة المالية من حيث الشمول وكفاءة التشغيل، والسياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان توجيهات الإدارة العليا.
 - د. التحري عن الادعاءات: يتم فيها إجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة.

3. أسلوب تحليل مصادر الأموال: ويهتم بضرورة الحصول على معلومات وبيانات خاصة بمصادر الأموال مرتفعة المبالغ، والمودعة بالبنوك، وكذلك التحقق من مدى تناسبها مع المركز المالي للعميل، أو استخدام هذه الأموال، للتأكد من أنها ليست إحدى مراحل غسيل الأموال. (منها، 2022، 34)
4. أسلوب المراقبة المستمرة: تستخدم للكشف عن عمليات الاحتيال المالي، وكذلك الحصول على الأدلة المتعلقة بهذه العمليات، وتتركز في إدارات الحسابات المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بإعداد التقارير الختامية والتقارير الاعتيادية، وعند استخدام أسلوب المراقبة المستمرة يتم حفظ السجلات والوثائق من أجل تحديد حجم عمليات الاحتيال المالي، التي تم اكتشافها، وآثارها المتعددة.
5. أسلوب التحليل التسلسلي الزمني واستخدام خرائط التعقب: وفيه يتم عرض كل التفاصيل المتعلقة بعمليات الفساد المالي والإداري المختلفة حتى تحقيق الهدف من عملية التحقق، وكذلك تعقب الإجراءات والحسابات الختامية، وسلسلة الأدلة، وتحليل الربط بين تلك السلاسل الزمنية بخرائط التعقب.
6. التحري عن الادعاءات: هو إجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة، والمتعلقة بعمليات الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية والخاصة، وإبداء الرأي المناسب عن صحة الادعاءات من عدمه.

مما سبق يرى الباحثان أن المحاسبة القضائية مثلها مثل العلوم الأخرى، لها أساليب وطرق للوصول إلى حل المشاكل، والمحاسبة القضائية لها أساليب متعددة، من أهمها: أسلوب المراجعة سواء المراجعة الفعلية أو المتعمقة البعدية، وأسلوب تحليل أدلة الإثبات بطرقه المتعددة والمناسبة للحالة، وكذلك التحري والتحقيق في الأدلة والإثبات ذات الصلة في القضايا المالية، وأن أهم الأساليب هو أسلوب المراجعة البعدية الذي يحقق مبدأ الوقاية من الفساد، والذي يقوم المحاسب القضائي بفحص التشريعات والقوانين المالية التي تتبعها المؤسسة، ومعرفة العيوب والثغرات المالية، وعمل الحلول اللازمة لها، وبإمكان المحاسب القضائي استخدام أساليب جديدة ومتطورة، ويطورها بنفسه أو مع زملائه.

المبحث الثاني: الفساد المالي والإداري.

تمهيد:

الفساد هو أحد أعراض العطل العميقة في المجتمع، وأحد مشكلات الضبط المؤسسي، التي لم تجد حلاً بعد، والناجمة عن عدم اكتمال عملية بناء دولة فعالة، وخاضعة للمساءلة والمحاسبة، وبدل الفساد على ضعف مؤسسات الضبط المؤسسي، وفشل النخب السياسية في إدارة موارد الدولة، إذا كان الفساد منهجياً، من شأنه أن يمثل تهديداً جدياً لأمن البلاد، وكذلك ينطوي الفساد على كلفة اقتصادية عالية على الخزينة العامة، ويمثل عائقاً مهماً للتنمية الاقتصادية، ولتكوين إطار عام لهذه الظاهرة تم التعرض للفساد بشكله العام وخاصة الفساد المالي والإداري، والمسببات العامة، وأضراره على التنمية العامة للبلاد.

يتم تصنيف الفساد في عدد من الأبحاث التي أخذت الفساد بشكله العام إلى تصنيفات عدة، منها الفساد القضائي، والفساد الاقتصادي، والفساد الإداري، والمالي، والسياسي، والأخلاقي، والفساد الثقافي.

وقد قام الباحثان بدراسة صنفين من أصناف الفساد وعرضهما، وهما: الفساد المالي، والإداري وذلك

كالآتي:

أولاً: الفساد المالي:

الفساد المالي بوصفه نوعاً من أنواع الفساد، وهو مخالفة القانون بانتهاج طرق غير سويّة وغير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، وفي الوقت نفسه هو جلب الأموال من طرق غير مشروعة، أو إنفاق المال العام في طرق غير مشروعة، بما لا يحقق العدالة والمساواة، ويتمثل الفساد المالي في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية، التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية التي تقرضها الدولة (بوقصة، 2017، 481)

1. مفهوم الفساد المالي:

للفساد المالي عدة تعريفات أوردها الباحثان من مصادر متعددة؛ لفهم طبيعة الفساد المالي، التي تعاني منه المؤسسات العامة، وتم استعراضها في النحو الآتي:

عُرف الفساد المالي بأنه: ذلك السلوك غير القانوني، المتمثل في هدر المال العام، وأعمال السمسرة في المشاريع، والانحرافات المالية، المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي. (بوقصة، 2017، 481)

وعُرف أيضاً بأنه: تلك الانحرافات المالية، ومخالفات القواعد والأحكام المالية في تنظيم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها. (العلمي وعمار، 2020، 68)

وعرف أيضاً بأنه: كل أسلوب أو وسيلة غير شرعية، تُستخدم بهدف التهرب، أو الحصول على أموال عامة أو خاصة، عن طريق استغلال النفوذ والمنصب، أو التحايل على الشرع والقانون. (الرفاعي، 2016، 41) استناداً على ما سبق يعرف الباحثان الفساد المالي بأنه: استخدام المال العام في تلبية الرغبات الشخصية، على حساب احتياج المؤسسة العامة، بأي شكل من الأشكال، سواء عمليات اختلاس المال العام أو هدره، في غير مصلحة عامة، أو غسيل الأموال، أو التكبس والترهب غير المشروع.

2. أشكال الفساد المالي:

الفساد المالي ظاهرة معقدة، وتتعدد أشكاله ومظاهره من حيث الأفعال والأساليب التي يمكن اعتبارها فساداً، وسوف نورد بعض صور الفساد المالي، في الآتي:

أ. التمييز والكسب غير المشروع: هو الاستخدام غير الشرعي لممتلكات الدولة وأموالها لأغراض الخاصة، والتوسع في الكماليات، بالإضافة إلى عدم تقدير المسؤولية في دراسة المشاريع والإهمال في تنفيذها، مقابل الحصول على أموال وهدايا من أصحاب هذه المشاريع. (ربيع، 2022، 662)

ب. اختلاس المال العام: هو استيلاء العاملين والموظفين ومن في حكمهم في مكان عملهم على ما بأيديهم من أموال ونحوها، سواء كانت نقدية أو عينية، بغير مستند شرعي، وهو صورة من صور السرقة، والاختلاس يتعلق بالمال العام المملوك للدولة، بمعنى أن المختلس يكون موظفاً أو مكلفاً بخدمة عامة. (الياس، 2021، 1480)

ج. غسيل الأموال: يُعد من الجرائم الاقتصادية الحديثة، التي ترتبط بالفساد والجريمة المنظمة، إذ تعبر عن غسيل الأموال غير النظيفة، بهدف إضفاء الشرعية على أموالٍ هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع. (الياس، 2021، 1481)

د. التهرب الضريبي: يعني هذا النوع من الفساد قيام المسؤولين عن الضرائب بالحصول على مبالغ مادية أو هدايا من رجال الأعمال، بُغية منحهم تخفيضًا ضريبيًا أو جمركيًا؛ وذلك بسبب القوانين الضريبية، التي تتسم بالتعقيد والغموض والتقديرية الجزافية، مما يمكنهم من التلاعب بتقدير لرسم الضرائب أو الإعفاء، وهي بذلك تعني ضياع جزء من أموال الدولة (صبيح، 2016، 64)

ه. الإعفاءات الجمركية: هي أحد مظاهر الفساد المالي، حيث تتمتع جهات حكومية عدة وشركات استثمارية بنظام الإعفاءات وفق تشريعات قانونية، وتعد هذه الإعفاءات وسيلة للتهرب من دفع الرسوم القانونية، والاستغلال والتحايل على القانون، وتوريد كميات ضخمة من المعدات والبضائع بحجة الاستثمار، ومن ثم بيعها بالسوق المحلية للحصول على أرباح طائلة. (العجي، 2020، 63)

ثانيًا: الفساد الإداري:

الفساد الإداري سلوك منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية، وبدون وجه حق، وهو عدم الالتزام بتحقيق المصالح العامة، وإنما تحقيق للمصالح الشخصية الضيقة عند اتخاذ القرارات الإدارية، وذلك بسبب عدم توافر نظام للشفافية والمسائلة داخل الوحدة الإدارية. والفساد الإداري له جانبان: الأول، هو مخالفة القوانين والقواعد والتعليمات والأعراف الإدارية. والآخر، إساءة استغلال المنصب العام، وهو بالضرورة يلحق ضررًا بالمصلحة العامة، ولا يشترط في الفعل الذي يشكل فسادًا أن يكون مجرمًا قانونيًا، أو يمكن إثباته، فمن الأفعال ما لا يجرمها القانون، ولكنه يعد فسادًا، مثل استغلال السلطة الممنوحة للموظف، والقرارات الإدارية المزاجية التي لا تتقيد بالقوانين والأنظمة. (الخولي، 2019، 42)

1. مفهوم الفساد الإداري:

أورد الباحثان مفاهيم خاصة بالفساد الإداري من مصادر متعددة؛ لفهم طبيعة الفساد الإداري التي تعاني منه المؤسسات العامة، أهمها ما يأتي: (الأتلان، 2016، 25)

عرف الفساد الإداري بأنه: الانحراف عن تطبيق مقتضيات الوظيفة العامة، على نحو يخل بحقوق جملة المواطنين، بصفة عامة، تكاسلاً عن أدائها، أو لغرض الانتفاع واستغلال الموقع الوظيفي، سواء كان موقعًا قياديًا أو غير قيادي.

وعرّف أيضًا بأنه: عبارة عن مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين، وأصول العمل الإداري، ومسلكيته السليمة، والهادفة إلى التأثير في الإدارة العامة، أو قراراتها، أو أنشطتها، بهدف الاستفادة المباشرة، أو الانتفاع غير المباشر من الوظيفة، أو التراخي، وعدم الانتماء والمسؤولية تجاه العمل العام.

مما سبق يعرف الباحثان الفساد الإداري بأنه: استخدام الوظيفة العامة لاكتساب مصالح شخصية على حساب المصالح العامة، بأي شكل من الأشكال غير الشرعية، مثل: الرشوة، والوساطة، والمحسوبية، واستغلال النفوذ الوظيفي، وما من شأنه يخالف الأخلاق والسلوك السليم.

2. أشكال الفساد الإداري:

الفساد الإداري ظاهرة معقدة، وتتعدد أشكالها ومظاهرها من حيث الأفعال والأساليب التي يمكن عدّها فسادًا، وفيما يأتي بعض صور الفساد الإداري:

أ. الرشوة: تعني قيام الموظف بأخذ أو قبول أو طلب مقابل معين له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته، أو الامتناع عن عمل من اختصاصه كذلك، أو الإخلال على أي نحو بمقتضيات الوظيفة وواجباتها، والرشوة أحد الأمراض الإدارية التي تعبر عن انحراف الإدارة عن هدفها، فهي تتخطى مقومات العدالة، وبذلك يحصل الرأشي على حقوق أو خدمات يعجز عن الحصول عليها بدون رشوة، وهو بفعله هذا يتخطى حقوق أناس آخرين بدون رضاهم. (صبيح، 2016، 64)

ب. الوساطة والمحاباة والمحسوبية: هي اتخاذ الموظف قراراً أو تدخلاً لصالح شخص أو جهة غير مستحقة، أو تفضيلها على غيرها؛ لاعتبارات غير مهنية، كالانتماء الحزبي أو العائلي أو الديني أو الجهوي؛ للحصول على منفعة مادية أو معنوية، والمحسوبية هي استقواء الشخص بنفسه أو بغيره صراحة أو ضمناً بأي وسيلة كانت؛ بقصد التأثير على الموظف ذي الصلاحية أو السلطة للحصول على حق أو غير حق، وبحكم التركيبة الاجتماعية للمجتمع اليمني القائمة على الروابط التقليدية، فقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير داخل الإدارات الحكومية. (براك، 2014، 4)

ج. استغلال النفوذ الوظيفي: هي الأفعال التي يطلب من خلالها الموظف العام لنفسه أو لغيره وعداً، أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم؛ من أجل الحصول، أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال، أو أوامر أو أحكام، أو قرارات أو التزام أو تراخيص أو اتفاق توريد، أي استخدام لقوة المنصب لتسهيل شيء أو تعطيله، أو تحقيق مصلحة. (ربيع، 2022، 664)

د. التسبب الوظيفي: هو السلوك المنحرف في أداء الواجبات والالتزامات تجاه الإدارة والمجتمع، مما ينجم عنه عدم قدرة الأجهزة الإدارية على تنفيذ السياسة العامة للدولة، والخاصة بتأمين الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويكمن التسبب الوظيفي في عدم احترام أوقات العمل ومواعيده في حضوراً وانصرافاً، أو قضاء الوقت في تصفح الجوال، واستقبال الزوار وكثرة الانتقال بين المكاتب، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والكسل والنكوص والسلبية وعدم تحمل المسؤولية، والتأخر عن إنجاز الأعمال وتراكمها وتأجيلها. (حمريش، 2018، 280)

هـ. الازدواج الوظيفي: الجمع بين وظيفتين أو أكثر في القطاع الحكومي، وتعد ظاهرة الازدواج الوظيفي مشكلة متجذرة في اليمن، أي إن هناك موظفين يعملون بأكثر من وظيفة في أجهزة الدولة، الخاضعة لرقابة وزارة الخدمة المدنية، وهناك أعداد مهولة من الحالات المزدوجة والهومية، التي لم يتم معالجتها خصوصاً في قطاع الجيش والأمن. (العجي، 2020، 55)

للفساد أنواع متعددة من حيث طبيعة البحث وفائدته، حيث لاحظ الباحثان مما سبق أن للفساد أنواعاً كثيرة، وأبرزها من حيث الانتشار والتأثير في المجتمع هو الفساد المالي والإداري؛ لأن القاعدة العرضية التي ترتبط بالمجتمع مباشرة هم المسؤولين والموظفون، سواءً بالقطاع العام أو الخاص؛ لما له من ارتباط بتقديم الخدمات للمجتمع، ويتخذ الفساد المالي والإداري أشكالاً متعددة ومتنوعة، مثل: الرشوة، والاستغلال الوظيفي، والوساطة والمحاباة والمحسوبية، ونهب المال العام واختلاسه، والتهربات المالية والضريبية بكل أشكالها، ومن الأشكال الأخرى وهو التبدير والكسب والربح غير المشروع من المنصب الحكومي الذي يتخذه المسؤولون مطيئةً لبلوغ مقاصدهم الخاصة.

3. عناصر الفساد المالي والإداري

إن الفساد بصفة عامة له عناصر وأركان يرتكز عليها، والفساد المالي والإداري بصفة خاصة، له عناصر عدّة أساسية، تبدأ أولاً بالسلوك غير السوي، المخالف للقانون واللوائح والتعليمات والأخلاق، وثانياً: فاعل، وهو الموظف العام بمفهومة الشامل، وثالثاً: هدف يسعى له، وهو تحقيق مصلحة خاصة مادية، أو معنوية للموظف مرتكب السلوك غير السوي أو ذويه، على حساب المصلحة العامة، وأخيراً: خطر الفساد، وهو الإضرار بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية للمجتمع، وضعف الخدمات العامة، ويمكن تفصيل تلك العناصر في النحو الآتي: (الخولي، 2019، 43)

أ. السلوك غير السوي:

هو السلوك الذي ربما يكون محظوراً بنص دستوري، أو قانوني، أو لائحة، أو مجرد تعليمات داخلية، وربما أيضاً يكون غير مجرم قانونياً، ولكن ترفضه قواعد الأخلاق، والفطرة السليمة، والدين الإسلامي، وقواعد العدالة، والقانون الطبيعي، ولذلك يعد أيضاً فساداً من هذا الجانب.

ب. الفاعل موظف عام:

بمفهوم الفقه هو كل من يعمل في وظيفة دائمة، في خدمة مرفق عام، تُديره الدولة، أو أحد أشخاص القانون العام الآخرين، عن طريق الاستغلال المباشر. وعرفته محكمة القضاء الإداري في أحد أحكامها أنه: الموظف العمومي، والذي يعهد إليه بعمل دائم، في خدمة مرفق عام، تديره الدولة، أو أحد أشخاص القانون الآخرين، عن طريق شغله منصباً، يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق.

ج. الهدف:

هدف الموظف العام صاحب السلوك غير السوي هو تحقيق مصلحة خاصة له أو لأحد ذويه أو معارفه، سواء مصلحة مادية كطلب رشوة، أو معنوية كتعيين قريب له في وظيفة عامة، وبالتالي ارتكاب ذلك السلوك الذي يتعارض مع المصلحة العامة، التي من المفترض أنها الأصل، الذي يسعى إليه الموظف العام.

د. الأثر الناتج عن واقعة الفساد:

يتمثل خطر الفساد في الإضرار بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية للمجتمع، أو بأكثر من مصلحة من تلك المصالح، والتي تضعف دور المصالح العامة في تقديم الخدمات للجمهور، مثل: خدمات الصحة والتعليم وغيرها، وهو ما يحدد جسامة واقعة الفساد الإداري والمالي المرتكبة بحق المصلحة العامة والأضرار التي وقعت بسبب عدم تحقق الأهداف المنشودة في تحقيق التنمية الاقتصادية لدولة.

مما سبق يرى الباحثان أن الفساد المالي والإداري هو عبارة عن عناصر تتكامل فيما بينها لإلحاق الضرر بالمؤسسات الحكومية، وذلك مثل وجود الموظف صاحب السلوك غير السوي، والذي يسعى إلى إشباع رغباته الخاصة على المصلحة العامة، والتي تعمل على ضعف التنمية الاقتصادية، وإلحاق الضرر بالخدمات المقدمة للجمهور، وإضعاف البنية التحتية.

4. واقع الفساد باليمن حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي (CPI).

إنّ مؤشر مدركات الفساد العالمي الأكثر استخداماً في العالم، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير ربحية تعنى بدراسة الفساد بكل أشكاله وأنواعه وتوسعي إلى مكافحته، يصنف 180 دولة منها اليمن

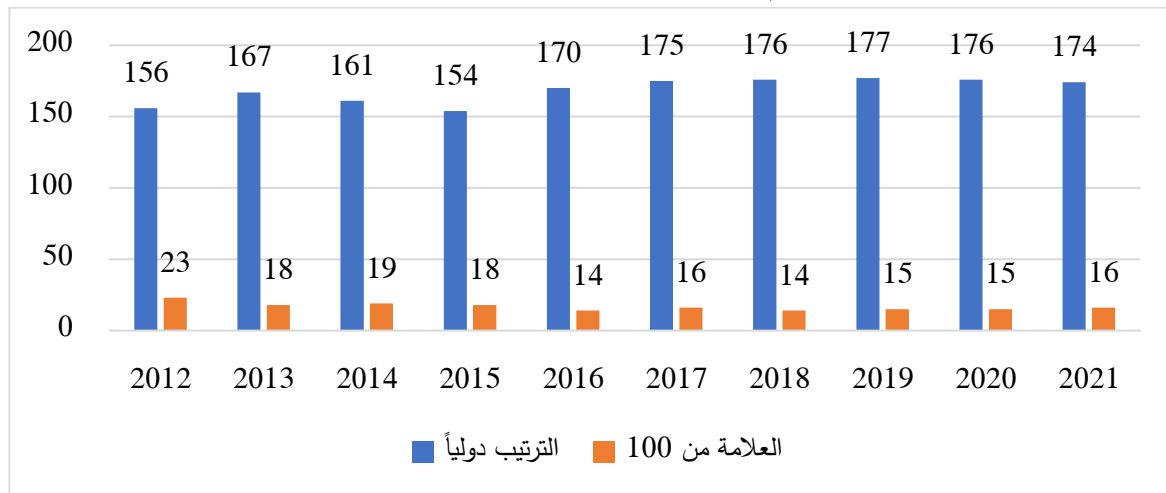
وذلك بحسب مدى قيام الدولة بمكافحة الفساد وإدراكه في القطاع العام، وفقاً للخبراء ورجال الأعمال، وهذا المؤشر تقوم به منظمة الشفافية الدولية كل عام، ويتم قياس درجة كل بلد بمزيج من ثلاثة مصادر وبيانات في الأقل، مستمدة من 13 دراسة استقصائية وتقييمات مختلفة للفساد، يتم جمع مصادر البيانات هذه من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات ذات السمعة الطيبة، بما في ذلك البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تأتي اليمن حسب هذا المؤشر لعام 2021م في ترتيب متأخر للدول المدركة للفساد، وترتيبها 174 من 180 دولة، وكذلك يقاس الفساد سنوياً حسب الترتيب الدولي من الأعلى فساداً إلى الأقل فساداً، ويعطي علامة من 100 (مدركات الفساد، 2021)، ويوضح الجدول رقم (1/1/3) والشكل رقم (1/1/3) قياس اليمن حسب مؤشر مدركات الفساد من عام 2012م إلى عام 2021م:

الجدول (1/1/3) مؤشر الفساد بالجمهورية اليمنية حسب تصنيف مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية من الفترة ما بين 2012-2021م

اليمن	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الترتيب دولياً	156	167	161	154	170	175	176	177	176	174
العلامة من 100	23	18	19	18	14	16	14	15	15	16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الموجودة على موقع منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org.

الشكل (1/1/3) مؤشر الفساد بالجمهورية اليمنية حسب تصنيف مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية من الفترة ما بين 2012-2021م



المصدر: إعداد الباحثين بحسب معلومات موقع منظمة الشفافية الدولية حسب المؤشر متاح يوم الاثنين الساعة 11 مساءً 22 أغسطس 2022م على الرابط التالي: <https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/yem>

يرى الباحثان مما سبق أن اليمن تتبوأ مرتبة متأخرة في مكافحتها للفساد، ففي عام 2019م تبوأَت المرتبة الثالثة قبل الأخير، أي 177 من 180 دولة، وفي عام 2021م تقدمت بنقطتين إلى الأمام، وهذا يدل على أن اليمن تعاني من فساد كبير في المؤسسات الحكومية، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت في 2011م، والتي لحقتها حرب شاملة في 2015م، أدت إلى توقف المؤسسات الخدمية بشكل جزئي، واختفت المؤسسات الرقابية، ومنظمات المجتمع المدني، وتجزأت المؤسسات الحكومية، فصار بعضها تابعاً لنظام صنعاء والآخر تابعاً لنظام عدن.

في الأعوام التي كانت قبل اندلاع حرب 2015م كان مؤشر اليمن متقدماً نسبياً في مدركات الفساد، وكذلك توجد معلومة على موقع منظمة الشفافية الدولية وحسب المؤشر ذاته كان ترتيب اليمن في عام 2006م 110 من 164 دولة، وكان هذا مؤشراً جيداً، والمؤسسات اليمنية تعاني حالياً من تخبط في عملها، وخاصة التابعة لنظام عدن؛ وذلك بسبب عدم اكتمال موظفيها، وعدم وجود الخبرات بينهم، والتي كانت مُعَيَّبة من قبل، والبعض منها بقي لدى نظام صنعاء، وهي تقتقد إلى اللوائح والنظم والتشريعات والبنية التحتية وتدريب الكادر الفني المتخصص.

الفصل الثالث: البحث الميداني، والخاتمة.

المبحث الأول: البحث الميداني.

1. أداة البحث الميداني.

استخدم الباحثان استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسة لجمع البيانات من عينة البحث، إذ أرفق الباحثان مع الاستبانة خطاباً للمبحوثين، تم فيه تنويرهم بعنوان البحث والغرض من استمارة الاستبانة، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث، وتمثلت في التخصص العلمي، المؤهل

العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: واحتوى على عدد (20) عبارة طلب من أفراد عينة البحث أن يحددوا استجابتهم عما

تصفه كل عبارة وفقاً لقياس "ليكرت" الخماسي المتدرج، الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات البحث كما يأتي: الفرضية الأولى تضمنت (10) عبارات، والفرضية الثانية تضمنت (10) عبارات.

2. مجتمع البحث الميداني:

المقصود بمجتمع البحث هو المجموعة الكلية التي يسعى الباحثان إلى تعميم النتائج عليها، ذات العلاقة

بالمشكلة المدروسة، ويتكون المجتمع الأصلي من المؤسسات الحكومية اليمنية نموذجاً، وذلك بحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (1) مجتمع البحث الميداني

البيان	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المفقودة	الاستبانات المستردة	النسبة
جامعة شبوة	32	3	29	14.1%

جامعة عدن	32	1	31	15.1%
وزارة المالية	16	0	16	7.8%
وزارة التعليم العالي	16	0	16	7.8%
وزارة العدل	16	0	16	7.8%
مكتب الضرائب شبوة	15	1	14	6.8%
مكتب الخدمة العامة شبوة	15	3	12	5.9%
مكتب المالية شبوة	18	0	18	8.8%
كلية المجتمع شبوة	15	4	11	5.4%
محاكم شبوة	23	1	22	10.7%
محاكم عدن	22	2	20	9.8%
المجموع	220	15	205	100%

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البحث الميداني، 2022م

3. عينة البحث الميداني:

تم اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع البحث المؤسسات بالجمهورية اليمنية. وتم ذلك بطريقة العينة القصدية وهي إحدى العينات غير الاحتمالية، التي تتيح للباحث الحصول على معلومات من جهات محددة، وتم توزيع (220) استبانة لمجتمع البحث، وتم استرجاع (205) استمارات بنسبة (93) % بيانها كالآتي:

جدول رقم (2) الاستبيانات الموزعة والمعادة

النسبة	العدد	البيان
93%	205	الاستبيانات التي تم اعادتها
7%	15	الاستبيانات التي لم تتم اعادتها
100%	220	الاستبانة كاملة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البحث الميداني، 2022م

4. الثبات والصدق الظاهري لأداة البحث:

من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من جامعات جمهورية السودان بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها.

5. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ولتحقيق أهداف البحث والتحقق من محاورها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، كما تمت الاستعانة ببرنامج ميكروسوفت إكسل (Excel) لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في البحث. وكذلك استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

أ. الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عن العبارات لمعرفة الإحصاء الوصفي للمحاور والعبارات.

ب. اختبار بيرسون (Pearson) لاختبار الاتساق الداخلي للاستبانة، واختبار العلاقة بين المحاور وطبيعتها وقوتها.

ت. اختبار مربع كاي (Chi square) لاختبار صحة النتائج.

وغيرها من الاختبارات والأساليب التي احتيج لها في سياق التحليل.

6. الإحصاء الوصفي لمحاور البحث:

حيث يتم فيها حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات فرضيات، فيما يأتي جدول يعرض لكل فرضية.

1/ الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد

المالي في المؤسسات الحكومية اليمنية:

جدول (3) نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى للبحث

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	وجود المحاسبة القضائية يقلل من مخاطر التلاعب بالقوانين المالية.	4.57	0.643	1
2	المحاسبة القضائية تساعد على الاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة للحد من الفساد المالي.	4.45	0.629	2
3	المحاسبة القضائية تقلص الفجوة بين القضاة والمحاسبين عند حل النزاعات ذات الطبيعة المالية.	4.21	0.628	3
4	المحاسب القضائي له دور بارز في الكشف عن حالات التهرب الضريبي الحكومي.	4.26	0.765	4
5	المحاسبة القضائية تدعم عمل المراجعين الخارجيين للحد من الفساد المالي.	4.11	0.785	6
6	تساعد المحاسبة القضائية في المساءلة القانونية لدى الجهات المختصة في حالات اختلاس المال العام.	4.37	0.713	5
7	تحقق المحاسبة القضائية في الإعفاءات الجمركية الغير مشروعة.	3.83	0.971	9
8	المحاسبين القانونيين اليمنيين يمتلكون خبرة كافية بأساليب المحاسبة القضائية لاكتشاف الكسب غير المشروع.	3.71	1.001	10
9	المحاسبة القضائية تحقق في حالات غسل الأموال مع الجهات المختصة.	3.92	0.868	8
10	المحاسبة القضائية تقدم الاستشارات الكافية في الادعاءات المالية المقدمة للقضاء.	4.03	0.857	7
	الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري للفرضية	54.1	0.49	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البحث الميداني، 2022م

يتبين من الجدول (3) الخاص بنتائج الفرضية الأولى ما يأتي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الأولى للبحث يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على أن أفراد العينة يوافقون على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى، وهي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي في المؤسسات الحكومية اليمنية.

2/ أن المتوسط الحسابي المرجح للفرضية الأولى بلغ (4.15)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3)، مما يعني أن عينة البحث موافقون على الفرضية الأولى (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي في المؤسسات الحكومية اليمنية)، ويشير الانحراف المعياري البالغ (0.49) إلى انخفاض التباين في آراء أفراد عينة البحث.

ولتأكيد هذه العلاقة تم استخدام اختبار تاء لعينة واحدة لاختبار الفرق بين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والمتوسط الحسابي الفرضي وكانت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (4) المتوسط المرجح والمتوسط الحسابي للفرضية

المتوسط المرجح	قيمة اختبار (ت)	الفرق بين المتوسطين	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
4.10	33.417	1.15	0.000	دال إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البحث الميداني، 2022م

من الجدول (4) يتبين أن الفرق بين المتوسط المرجح للفرضية وبين المتوسط الفرضي ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05).

3/ نجد أن أهم عبارة من عبارات الفرضية الأولى هي العبارة (وجود المحاسبة القضائية يقلل من مخاطر التلاعب بالقوانين المالية) حيث بلغ متوسطها (4.57) بانحراف معياري (0.643).

تليها العبارة (المحاسبة القضائية تساعد على الاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة للحد من الفساد المالي) حيث بلغ متوسطها (4.45) بانحراف معياري (0.629).

كما نجد أن أقل عبارة من حيث الموافقة هي (المحاسبون القانونيون اليمنيون يمتلكون خبرة كافية بأساليب المحاسبة القضائية لاكتشاف الكسب غير المشروع) حيث بلغ متوسطها (3.71) بانحراف معياري (1.001).

2/ الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد الإداري

في المؤسسات الحكومية اليمنية

جدول (5) نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية للبحث

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	أساليب المحاسبة القضائية تقلل من مخاطر التلاعب بالقوانين للحد من الفساد الإداري.	4.20	0.746	1
2	التشريعات اليمنية تسمح للمحاكم المختصة بقضايا الفساد الإداري بأشراك المحاسب القضائي في التحقيق.	3.76	0.867	8

2	0.804	4.00	المحاسبة القضائية تكشف نقاط الضعف الإداري بالمؤسسات الحكومية لمكافحة استغلال النفوذ الوظيفي.	3
3	0.904	3.97	تسهم أساليب المحاسبة القضائية بالتحري عن حالات جرائم الرشوة في المؤسسات الحكومية.	4
10	1.006	3.68	الأكاديميون اليمنيون لديهم وعي بأهمية دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري.	5
9	0.955	3.71	تقوم المحاسبة القضائية بالتحقيق مع الأشخاص أصحاب العلاقة بالقضايا الإدارية المشكوك في عدم قانونيتها.	6
6	0.957	3.80	تساعد المحاسبة القضائية في المراقبة المستمرة لأنشطة المؤسسة للحد من التسبب الوظيفي.	7
7	0.923	3.78	تدعم المحاسبة القضائية الجمهور من أجل تلقي خدماتهم بشفاافية تامة دون انتقاص.	8
4	0.910	3.93	تساعد المحاسبة القضائية في تحديد حالات الغش الناتجة عن الفساد الإداري بالمؤسسات الحكومية اليمنية.	9
5	1.004	3.84	المحاسبة القضائية لها إجراءات تساهم في الحد من المحسوبية في المؤسسات الحكومية.	10
	0.625	3.87	الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري للفرضية	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البحث الميداني، 2022م

يتبين من الجدول رقم (5) الخاص بنتائج الفرضية الثانية ما يأتي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الثانية للبحث يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على أن أفراد العينة موافقون على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية اليمنية).

2/ أن المتوسط الحسابي المرجح للفرضية الثانية بلغ (3.87)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3)، مما يعني أن عينة البحث موافقون على الفرضية الثانية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية اليمنية). ويشير الانحراف المعياري البالغ (0.625) إلى انخفاض التباين في آراء أفراد عينة البحث.

ولتأكيد هذه العلاقة تم استخدام اختبار تاء لعينة واحدة لاختبار الفرق بين المتوسط الحسابي المرجح

للفرضية والمتوسط الحسابي الفرضي وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (6) المتوسط المرجح والمتوسط الحسابي للفرضية

المتوسط المرجح	قيمة اختبار (ت)	الفرق بين المتوسطين	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
3.87	19.864	0.87	0.000	دال إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البحث الميداني، 2022م

من الجدول (6) تبين أن الفرق بين المتوسط المرجح للفرضية وبين المتوسط الفرضي ذو دلالة إحصائية

عند مستوى أقل من (0.05).

3/ نجد أن أهم عبارة من عبارات الفرضية الأولى هي العبارة (أساليب المحاسبة القضائية تقلل من مخاطر التلاعب بالقوانين للحد من الفساد الإداري) حيث بلغ متوسطها (4.20) بانحراف معياري (0.746).
تليها العبارة (المحاسبة القضائية تكشف نقاط الضعف الإداري بالمؤسسات الحكومية لمكافحة استغلال النفوذ الوظيفي) حيث بلغ متوسطها (4.0) بانحراف معياري (0.804)
كما نجد أن أقل عبارة من حيث الموافقة هي (الأكاديميون اليمنيون لديهم وعي بأهمية دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري). حيث بلغ متوسطها (3.68) بانحراف معياري (1.006).

7. اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لفرضيات البحث:

أ. اختبار (كاي تربيع) لنتائج الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي في المؤسسات الحكومية اليمنية.

جدول (7) اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدالة
1	وجود المحاسبة القضائية يقلل من مخاطر التلاعب بالقوانين المالية.	410.01	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
2	المحاسبة القضائية تساعد على الاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة للحد من الفساد المالي.	178.59	3	7.8	.000	دالة إحصائياً
3	المحاسبة القضائية تقلص الفجوة بين القضاة والمحاسبين عند حل النزاعات ذات الطبيعة المالية.	178.94	3	7.8	.000	دالة إحصائياً
4	المحاسب القضائي له دور بارز في الكشف عن حالات التهرب الضريبي الحكومي.	217.17	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
5	المحاسبة القضائية تدعم عمل المراجعين الخارجيين للحد من الفساد المالي.	209.51	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
6	تساعد المحاسبة القضائية في المساءلة القانونية لدى الجهات المختصة في حالات اختلاس المال العام.	141.12	3	9.48	.000	دالة إحصائياً
7	تحقق المحاسبة القضائية في الإعفاءات الجمركية الغير مشروعة.	105.12	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
8	المحاسبين القانونيين اليمنيين يمتلكون خبرة كافية بأساليب المحاسبة القضائية لاكتشاف الكسب غير المشروع.	202.15	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
9	المحاسبة القضائية تحقق في حالات غسل الأموال مع الجهات المختصة.	229.54	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
10	المحاسبة القضائية تقدم الاستشارات الكافية في الادعاءات المالية المقدمة للقضاء.	233.76	4	9.48	.000	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البحث الميداني 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (7) ما يأتي:

أن جميع القيم الاحتمالية لمعنوية المناظرة لقيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة البحث الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارات المكونة للفرضية الأولى بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين خيارات إجابات أفراد العينة حول عبارات الفرضية الأولى.

ومما تقدم نستنتج أن فرضية البحث التي نصت على: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي في المؤسسات الحكومية اليمنية). تم التحقق من صحتها.

ب. اختبار (كاي تربيع) لنتائج الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية

والحد من الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية اليمنية

جدول رقم (8) اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الثانية

م	العبرة	كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1	أساليب المحاسبة القضائية تقلل من مخاطر التلاعب بالقوانين للحد من الفساد الإداري.	232.73	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
2	التشريعات اليمنية تسمح للمحاكم المختصة بقضايا الفساد الإداري بإشراك المحاسب القضائي في التحقيق.	151.70	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
3	المحاسبة القضائية تكشف نقاط الضعف الإداري بالمؤسسات الحكومية لمكافحة استغلال النفوذ الوظيفي.	222.09	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
4	تسهم أساليب المحاسبة القضائية بالتحري عن حالات جرائم الرشوة في المؤسسات الحكومية.	154.92	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
5	الأكاديميون اليمنيون لديهم وعي بأهمية دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري.	108.92	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
6	تقوم المحاسبة القضائية بالتحقيق مع الأشخاص أصحاب العلاقة بالقضايا الادارية المشكوك في عدم قانونيتها.	114.48	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
7	تساعد المحاسبة القضائية في المراقبة المستمرة لأنشطة المؤسسة للحد من التسبب الوظيفي.	169.85	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
8	تدعم المحاسبة القضائية الجمهور من أجل تلقي خدماتهم بشفافية تامة دون انتقاص.	178.14	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
9	تساعد المحاسبة القضائية في تحديد حالات الغش الناتجة عن الفساد الإداري بالمؤسسات الحكومية اليمنية.	169.51	4	9.48	.000	دالة إحصائياً
10	أساليب المحاسبة القضائية تقلل من مخاطر التلاعب بالقوانين للحد من الفساد الإداري.	151.90	4	9.48	.000	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البحث الميداني 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (8) ما يأتي:

أن جميع القيم الاحتمالية لمعنوية المناظرة لقيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارات المكونة للفرضية الثانية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين خيارات إجابات افراد العينة حول عبارات الفرضية الثانية.

ومما تقدم نستنتج أن فرضية البحث التي نصت على: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية اليمنية). تم التحقق من صحتها.

المبحث الثاني: الخاتمة

أولاً: النتائج

بعد دراسة الجانب النظري، والبحث الميداني، توصل الباحثان إلى عدد من النتائج التي أثبتت صحة جميع الفرضيات وهي كما يأتي:

النتائج العامة:

- أن أسلوب المراجعة التفاعلية للمحاسبة القضائية يساعد في عمليات التحقيق والتحري عن قضايا الفساد المالي والإداري بالمؤسسات التنفيذية والمحاكم اليمنية والقضايا ذات العلاقة بالخلافات المالية والإدارية.
- أن أسلوب المراجعة البعدية للمحاسبة القضائية، والذي يشير إلى مراجعة القوانين والتشريعات في حالة وجود الشك القانوني، يكشف نقاط الضعف المالي والإداري بالمؤسسات الحكومية للوقاية من الفساد، ويعزز تطبيق القوانين واللوائح داخل المؤسسة.
- يعمل أسلوب المراجعة الشخصية للمحاسبة القضائية على خفض مخاطر التلاعب بالقوانين في المؤسسات الحكومية وذلك للحد من الفساد المالي والإداري، وتسهم أساليب المحاسبة القضائية الأخرى بالتحري عن حالات جرائم الرشوة والحد من المحسوبية.
- يؤدي أسلوب مراجعة الالتزام المنظم للمحاسبة القضائية دوراً مهماً في حث المؤسسات الحكومية بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة للحد من الفساد المالي بالمؤسسات الحكومية، للوقاية من الفساد المالي والإداري.
- أن المحاسبين القانونيين اليمنيين لا يمتلكون خبرة كافية بأساليب المحاسبة القضائية لمساعدة المحاكم القضائية اليمنية في عمليات التحقيق والتحري عن القضايا ذات العلاقة، وكشف الفساد المالي والإداري الحكومي والخاص والحد منه.
- أن الأكاديميين اليمنيين لا يوجد لديهم الوعي الكامل بأهمية دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري، مما نتج عنه عدم مطالبة المؤسسات التعليمية ووزارة التعليم العالي اليمنية بإدراج مادة المحاسبة القضائية في خطط التدريس.

ثانياً: التوصيات.

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث أمكن صياغة مجموعة من التوصيات التي بدورها قد تسهم في مساعدة المؤسسات اليمنية محل البحث، على الوقاية من الفساد المالي والإداري والحد منه وهي كالآتي:

- دعم تأهيل المحاسبين القانونيين اليمنيين وتدريبهم على استخدام أساليب المحاسبة القضائية، وذلك من الجهات المختصة بمكافحة الفساد، مثل: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، أو من قبل النظام القضائي اليمني.
- إصدار قوانين وتشريعات تنظم تعيين المحاسب القضائي، وتنظم مهنة المحاسبة القضائية لدى المحاكم القضائية والجهات المختصة بمكافحة الفساد، مثلها مثل المحاسبين القانونيين اليمنيين لمساعدة المحاكم اليمنية في التحقيق والتحري في قضايا الفساد المالي والإداري والقضايا التجارية الأخرى.
- تعيين محاسبين قانونيين بالمحاكم القضائية والمختصة للتحري والتحقيق في القضايا المالية والإدارية الحكومية والقضايا التجارية الخاصة؛ وذلك لتسريع حل القضايا المنظورة أمام المحاكم.
- إلزام الجهات التعليمية على تدريس مادة المحاسبة القضائية بجانب المراجعة والتدقيق لتدعيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وخلق فرص لوجود المحاسبة القضائية، وذلك في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والجهات ذات العلاقة.

المراجع:

المراجع العربية:

1. أحمد محمد براك، دراسة تأصيلية تحليلية حول جريمة الوساطة والمحسوبية في القانون الفلسطيني، (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2014م).
2. أحمد مصطفى صبيح، الرقابة ودورها في الحد من الفساد الإداري، (القاهرة: مركز الدراسات العربية، 2016م).
3. أكرم صالح العجي، الفساد بين الانتشار وسبل المواجهة، حالة الجهاز الحكومي اليمني، (برلين: المركز العربي لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020م).
4. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط2، (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2016م).
5. إيمان بوقصة، الإطار النظري للفساد لظاهرة الفساد المالي، (الجزائر: جامعة عمر تلجي الاغواط، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد الثالث، 2017م).
6. برزان صبيحة، خلف قيس مكي، دور أساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد المائة وثمانية، 2016م).
7. بشائر خير عباس، سهام جبار مزهر، علي مهدي حميد، إمكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات للمساهمة في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية - دراسة تحليلية، (العراق: جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2019م).
8. خلايفة العلمي، العبيدي عمارة، تأثير الفساد على التنمية المستدامة، (الجزائر: جامعة العربي المهدي بأم البواقي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2020م).
9. دنيا جاسم، استخدام المحاسبة القضائية وأثرها على الحوكمة المؤسسية للشركات العراقية - دراسة في الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية بالعراق، (بابل: مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، 2019م).

10. رانيا محمد عبد الحميد، دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد - دراسة ميدانية، (المنصورة: جامعة المنصورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد السادس والأربعون، العدد الأول، 2022م).
11. سالم الياس، مكافحة الفساد بين جهود المنظمات الدولية وتعاليم الشريعة الإسلامية، (الجزائر: جامعة المسيلة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الثاني، 2021م).
12. سامية حمريش، الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته، (الجزائر: جامعة يحيى فارس المدية، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس، 2018م).
13. سلامة بن سليم الرفاعي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي - دراسة مقارنة، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، 2016م).
14. شتيوي ربيع، الفساد الإداري وآليات مكافحته - تحليل نظري، (الجزائر: المركز الجامعي لليزي، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، 2022م).
15. عاهد سرحان، أثر تطبيق الأدوات المستخدمة في المحاسبة القضائية على كفاءة المراجع الداخلي - دراسة ميدانية على شركات المقاولات في قطاع غزة، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2022م).
16. عبد الله نايف متروك المطيري، دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، (القاهرة: جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2022م).
17. محمد فتحي منها، علاقة تطبيق محاسبة المسؤولية بين المحاسبة القضائية وضبط الأداء المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، (تونس: جامعة منوبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد السادس، العدد الثالث والعشرون، 2022م).
18. محمد فوزي الخولي، الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري وتأثيرها على مسيرة التنمية المستدامة مع التطبيق على مصر، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث، 2019م).
19. نافذ المدهون، بسام أحمد، واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة - دراسة ميدانية استكشافية، (غزة: مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، 2021م).
20. وفاء بشير مساعد، دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري بالتطبيق على بعض الوحدات الحكومية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2021م).

المراجع الأجنبية:

1. Fadilah S., Maemunah M., Nurrahmawati, Lim T.N., Sundary R.I., Forensic Accounting: Fraud Detection Skills for External Auditors, Polish Journal of Management studies, Vol. 20, No. 1, 2019.
2. Madan Lal Bhasin, Role of Forensic Accounting to Strengthen Corporate Governance: An Empirical Study, Journal of Economics, Marketing, and Management, Vol. 5, No. 1, 2017.

3. Reshma Kumari Tiwari, Jasojit Debnath., Forensic accounting: a blend of knowledge, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 25, No. 1, 2017.

المواقع الإلكترونية:

1- موقع منظمة الشفافية الدولية، متاح يوم الاثنين الساعة 11 مساءً 22 أغسطس 2022م على الرابط التالي:

<https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/yem>

2- موقع مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي على الانترنت، تم الدخول في 17/6/2022م، www.aicpa.org

The Forensic Accounting and Its Role in Reducing Financial and Administrative Corruption: A field study on a sample of Yemeni government institutions.

Dr. Omar Abdulrahman Omar Ahmed
Assoc. Prof. of Accounting and finance
Faculty of Administrative Sciences, Bahri University,
Sudan
wadomer474@gmail.com

Dr. Tareq Ahmed Saleh Al.Haig
Assist. Prof. in Accounting and Finance
Shabwa University. Yemen
dr.tareqalhaig@gmail.com

Abstract

The study dealt with the forensic accounting and its role in reducing g financial and administrative corruption - a field study on a sample of Yemeni government institutions. The problem of the study was to find the forensic accounting have a role in reducing the phenomenon of financial and administrative corruption in Yemen. The study aimed to demonstrate the role of forensic accountability in reducing financial and administrative corruption and to present useful recommendations to governmental, oversight and academic agencies in Yemen. To achieve the objectives of the study, the following hypotheses were tested: There is a statistically significant relationship between forensic accountability and the reduction of financial corruption in Yemeni governmental institutions. There is a statistically significant relationship between forensic accounting and the reduction of administrative corruption in Yemeni governmental institutions. The study adopted the descriptive analytical approach, and used a questionnaire form to collect data from workers in Yemeni government institutions. After conducting the field study. The study reached several results, including: It became clear that the existence of forensic accounting methods as an effective tool in Yemeni governmental institutions helps to reduce financial and administrative corruption. The study recommended qualifying and training Yemeni chartered accountants to use forensic accounting methods, compelling Yemeni governmental universities to teach forensic accounting alongside auditing and auditing to support the accounting and auditing profession and create opportunities for forensic accounting.

Paper Information

Date received: 20/05/2023

Date accepted: 28/09/2023

Keywords

forensic accounting, financial and administrative corruption.